

الوثيقة المحسنة

الزوكا: المؤتمر لن يفرض بالوحدة ووثيقة بنعم تفتت اليمن

أكد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام عارف الزوكا، أن الوثيقة التي قدمها المبعوث الأممي لليمن جمال بنعمر للفريق المصغر للقضية الجنوبية ستقود البلد للتدمير الشامل.. وتضع اليمن أمام المجهول . وأوضح الزوكا أن تلك الوثيقة من حيث المبدأ تمزق اليمن أرضاً وإنساناً.. وتدس السم بالعسل، وتضع البلد تحت الوصاية الأجنبية لمدة سنة قادمة، وقال: إن تلك الوثيقة تمارس التمييز ليس على أساس جنوب وشمال فقط، بل تمييز بين اليمنيين جنوباً وشمالاً وشرقاً وغرباً.. ما يقود اليمن للتفتت إرباً.

وحذر الأمين العام المساعد للمؤتمر من محاولات بعض الأطراف التأسيس لمبادرة جديدة وإلغاء المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية والتي مثلت المخرج للزمن السياسية التي مرت بها اليمن، وذلك بإشارة للوثيقة لقرارات مجلس الأمن الدولي وتجاهلها للمبادرة واليتمها.



على الوثيقة. مؤكداً تعرض المؤتمر الشعبي لضغوط استثنائية منذ إعلانه رفض تلك الوثيقة لإجباره على الرضوخ.. عبر مشروع العزل السياسي والحديث عن إلغاء قانون الحصانة، إلا أن المؤتمر لم ينحن لأن القضايا الأساسية للوطن لا يمكن أن تسلم بها مهما تعرضنا للضغوط، وقال: إن البعض كان يريد تشطير طاولة الحوار بين (شمال، جنوب) بهدف تدويل القضية، إلا أن المؤتمر نجح حينها في إجهاض ذلك.

وفيما أكد الزوكا أن المؤتمر الشعبي العام سيظل متمسكاً بالحل العادل للقضية الجنوبية، نوه إلى أن المؤتمر طرح ملاحظاته على الوثيقة ولم يؤخذ بها باستثناء ملاحظتين.

وتمنى الزوكا أن ينعكس التناغم وحالة الغزل المتبادل بين (الحوثي والإصلاح) في صعدة على وقف اراقة الدماء، هناك، لا أن يكون هذا التناغم في تشويش اليمن والعبث بمكتسباته، وقال: الوطن يتعرض لمؤامرة من الداخل والخارج، والمطلوب من كل القوى السياسية التلاحم والوقوف صفاً واحداً لوأد هذه الفتنة.. فهذا ليس وقت الصفقات السياسية.

وشدد الزوكا على أن المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني لا يمكن أن يفرضوا بالوحدة اليمنية، وسياجوهون الشعب اليمني بالحقائق وكيف تتعرض مكتسبات الوطن للمؤامرات ويعرض اليمن للتمزيق، بعد أن حاولوا خلال الفترة الماضية تجنب الحشد.

مجدداً التأكيد على أن الشعب اليمني لا يمكن أن يقبل بالمسا بثنواته وفي مقدمتها الوحدة الوطنية، وقال مخاطبته بالقول: نحن أمام مفترق طرق أما الدفاع عن الوحدة أو التسليم بالتشويش والفرقة والانقسام.

مؤكد أن الوثيقة التي يزعم أنها ناتجة عن مؤتمر الحوار لم يكن لليمنيين أي دور فيها وهو ما يظهر في صياغة الوثيقة وطريقة ترجمتها، وأضاف: إن الوثيقة كان يفترض أن تعالج القضية الجنوبية وتضع الحلول العادلة لبناء هذه المحافظات.. لكنها تجاهلت مسؤوليتها وأنصرفت لتسوية أوضاع بنعمر الذي يريد أن يقضي بقية حياته في اليمن . وكشف الزوكا في لقاء مع قناة «اليمن اليوم» أن الوثيقة التي يجري الحديث عنها قدمت للفريق المصغر في سبتمبر «الماضي» وأنها كانت جاهزة للتوقيع، إلا أن المؤتمر والتحاليف رفض التوقيع عليها في اجتماع برئاسة الدكتور عبد الكريم الإرياني لما فيها من سموم وما فيها من مخاطر، مضيفاً أن المؤتمر وحلفاءه فندوا في حينه- تلك الوثيقة نقطة نقطة واجتمعوا بنعمر وأكدوا التزامهم بالمبادرة والحل العادل للقضية الجنوبية، بينما كانت بعض القوى السياسية جاهزة للتوقيع

أثارت الوثيقة التي قدمها المبعوث الأممي جمال بن عمر حول حل وضمانات القضية الجنوبية موجة رفض وانتقادات واسعة توجت الى كشف النوايا السيئة لما جاء فيها .

وتواصل العديد من الفعاليات السياسية وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام، ابداء وجهة نظرها في الوثيقة الجديدة محذرة في الوقت ذاته من عواقب القبول بمضامينها والتي من شأنها تقسيم اليمن وجره الى أتون حرب أهلية طاحنة..

تتحدث عن دولة بدون سيادة تخضع للوصاية الدولية

ألغت اتفاقيات إعادة تحقيق الوحدة في الـ 22 من مايو 1990م

تضمنت مصطلحات مفخخة في معظم فقراتها، وعبارات وكلمات مبهمه

العواضي: لم يحصل في التاريخ أن يطلب سياسيون وصاية دولية على بلادهم

يريدوننا ان نصبح شعبين في عدة دول ومازلت عند رأيي القديم وحدة الشعب اهم عندي من وحدة السلطة) واعتبر عضو مؤتمر الحوار الوطني (توقيع ممثل الشباب على وثيقة الوصاية الدولية كان آخر سمسار في نعش مايمسى بثورة التغيير)..

وعلق ساخراً: (انتظر من البعض ان يقولوا ان الرئيس علي عبدالله صالح والنظام السابق هم وراء هذه الوثيقة المثيرة للجدل وهم من صاغوها) وذلك في اشارة الى اسطوانة الاخفاقات على ما يعتبرونه نظاما سابقا.

قال الاستاذ ياسر العواضي -عضو اللجنة العامة عضو مؤتمر الحوار: انه مهما توافقت القوى السياسية حول القضية الجنوبية بدون الحزب الاشتراكي فلا قيمة ولا معنى لذلك التوافق حتى لو كان المؤتمر الشعبي العام معهم . وفي تعليق له على مضامين وثيقة المبعوث الاممي السيد جمال بن عمر بشأن حل القضية الجنوبية كتب العواضي على (تويتر) مغرداً: لم يحدث في تاريخ المنطقة ان يطلب سياسيون في وثيقة وصاية دولية على بلادهم وايضاً لاجل غير مسمى)..

وأضاف الأستاذ ياسر العواضي: (كنا شعباً واحداً في دولتين والاتن



العبي: وثيقة بن عمر تؤسس للتناحر بين اليمنيين

قال الحاقدون اننا نعرقل التسوية .. لكن فيما يتعلق بالوثيقة فإن رفض المؤتمر الشعبي العام ينطلق من موقف مصري في الدفاع عن وحدة اليمن وأمنه واستقراره والسلام الاجتماعي ، فيما غيرنا يعرقلون من اجل مصالحهم ولا يؤخذ عليهم أي مأخذ ونحن ندافع عن الوطن ولا نقدم مصلحة الحزب على الوطن.. مؤكداً على ضرورة تنفيذ كل ما جاء في المبادرة الخليجية واليتمها حرفياً.

وتساءل النائب العبي عن المواطنة المتساوية التي تحدثت عنها وثيقة بن عمر قائلاً: كيف تكون المواطنة متساوية وانت تعطي لبناء المحافظات الجنوبية 50% من كل مفاصل الدولة ..

واضاف : انا محسوب على الجنوب ومحافظتي هي الضالع ولا امانع او اعارض ان يأخذ اخواننا كل حقوقهم غير منقوصة لكن في ظل مواطنه متساوية حقيقية ..



قال سنان العبي عضو اللجنة العامة للمؤتمر ان وثيقة بن عمر مليئة بالمفخخات وتؤسس للفتن والتناحر في كل ارجاء اليمن.. واستغرب سنان العبي ان يأتي جمال بن عمر وينصب نفسه حاكماً بأمر الله على 28 مليون يمني ويتمادي في التدليس باسم اليمنيين ويقول انهم اتفقوا عليها.. منوها الى ان يوم التوقيع على هذه الوثيقة يوم مشنوم لأن الوثيقة تؤسس للفتن والتمزق والفتن كما أنها صيغت في الخارج بدليل ان اسلوب صياغتها يدل على انه تم ترجمتها الى العربية من لغة اخرى . وقال النائب العبي: ان امتناع المؤتمر عن التوقيع يأتي حرصاً منه على المصالح العليا للوطن وابنائنا، وأن تنازل المؤتمر في بعض القضايا ايضاً كان حرصاً على التوافق للخروج من الازمة لاننا كلما اعترضنا

الناصرى: وثيقة الحل

مجلس النواب في الدورة الانتخابية الاولى بعد اقرار الدستور ، معتبراً ان هذا النص يهدم حقوق المواطنة المتساوية في الدولة الواحدة ويتناقض مع مبادئ الوثيقة ذاتها في المبادئ السابقة على هذا المبدأ ويتناقض مع القسم الاول من الوثيقة الخاصة بمعالجة مشكلات الماضي.

كما حذر الناصري من تحاصص قيادات الجيش والأجهزة الامنية مناطقياً والذي قال إنه "سوف يؤدي إلى بناء قوات مسلحة بولاءات مناطقيه"، مضيفاً: ان الجيش والامن والقضاء مؤسسات وطنية حامية للسيادة والشريعة وضامنة للتداول السلمي والسلطة وكذا جهاز الخدمة العامة التي يجب ان تخضع لقانون الخدمة المدنية كونها مؤسسات وطنية وآل تخضع لتقاسم مناطقي او سياسي، وأن يكون الاختيار لقيادات الجيش والامن والقضاء قائماً على اساس النزاهة والكفاءة والقدرة وعلى اساس وطنية.

وأعتبر التنظيم أن الاخطر في الوثيقة انها تؤسس لكيان جنوبي في مواجهة كيان شمالي والعكس بصورة دائمة لأنها تضمنت بنوداً تشترط على ((ان ينص الدستور القادم على آلية تنفيذية وقضائية وبرلمانية من اجل حماية المصالح الحيوية

حذر التنظيم الوندوي الناصري من مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية والمتمثلة بـ "وثيقة الاتفاق حول الحل العادل" والتي قال إنها تؤسس لمشكلات وأزمات وطنية أخرى، مجدداً التأكيد على منطلقات موقف التنظيم من القضايا الوطنية المصرية وانحيازها الكامل إلى خيار الإرادة الشعبية الحرة والمحافظة على الوحدة الوطنية وتعزيزها وعلى امن واستقرار وكرامة كل مواطن يمني.

وأكد التنظيم الناصري- في بيان صادر عنه الأربعاء الماضي، تحفظه على بعض النصوص الواردة في وثيقة الضمانات والحلول، وانحياز التنظيم الكامل والأمين والصادق الى جانب الحلول الوطنية العادلة للقضية الجنوبية وفي اطار ان لا تؤدي الحلول الى التأسيس لمشكلات وأزمات اخرى لها بداية وليس لها نهاية.

وأوضح التنظيم أن اهم الملاحظات المطروحة تلك التي تتعلق بالنصوص التي تؤسس لهوية جنوبية وهوية شمالية داخل كيان الدولة ومنها ما ورد في المادة «9» الذي ينص على "تمثيل الجنوب بنسبة 50% في كافة الميكانل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية والجيش وأجهزة الامن وفي

المناضل أبوغ

الوثيقة جاءت ضد الجمهور

اليمنيون خلال مراحل نضال الحركة الوطنية والثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر، واستهانة بدماء وأرواح الشهداء الذين قدموا أرواحهم في سبيل الثورة والجمهورية والوحدة.

واستغرب عضو تنظيم الضباط الاحرار في ثورة 26 سبتمبر، من بيانات بعض الوحدات العسكرية المؤيدة للوثيقة، معتبراً ذلك تدخلاً غير موفق من قبل الجيش لحشد الدعم والتأييد للوثيقة

حذر اللواء عبدالله ابو غانم -الأمين العام المساعد للتنظيم السبتمبري- من المخططات الرامية الى طمس اسم الجمهورية اليمنية والهوية اليمنية.. وقال: إن مشروع وثيقة بن عمر، لم تات باي حل للقضية الجنوبية بشكل عادل.. بل جاءت لتمزيق اليمن الى دويلات.

معتبراً تلك الوثيقة، خيانة للتضحيات الجسيمة، التي قدمها



المتار يصفها بـ "وثيقة المنازعات"

وصف القاضي حمود المتار وثيقة بن عمر التي تم توقيعها والمتعلقة بالأقاليم "وثيقة المنازعات".

وقال بأن وثيقة حل القضية الجنوبية تفتقر إلى الخلفية التاريخية وبيان المبررات التي تقتضي التحول من الدولة البسيطة إلى الاتحادية الفيدرالية إضافة إلى أنها جاءت بشكل اتفاق سياسي اشتمل على ألفاظ مطاطة ستكون محل نزاع مستقبلاً لأنها خلطت بين مفاهيم الأنظمة المركزية والفيدرالية والكونفدرالية.